

26 April 2004
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل - ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تنفيذ معاهدة عدم الانتشار

تقرير مقدم من سلوفاكيا

يشتمل هذا التقرير على عرض عام للخطوات التي اتخذتها سلوفاكيا لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بكاملها. ولا يقدم التقرير عرضاً موجزاً لجميع الإنجازات التي حققتها سلوفاكيا في هذا المجال. فهو يركز، بدلاً من ذلك، على التدابير والخطوات التي اتخذتها سلوفاكيا منذ الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، ويكمل التقرير الأول الذي قدمته سلوفاكيا أثناء الاجتماع المذكور.

المادة الأولى

من السياسات الثابتة لسلوفاكيا منذ أمد طويل تكرارها تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام التزاماً أكثر صرامة بعدم مساعدة الدول الأخرى على اقتناء الأسلحة النووية أو تمكينها من ذلك. ونتيجة للظاهرة 'الجديدة' في العلاقات الدولية، تشعر سلوفاكيا بقلق عميق من جراء الخطر المتزايد الذي تشكله تطلعات الأطراف من غير الدول إلى اقتناء أسلحة الدمار الشامل. وقد رحبت سلوفاكيا في هذا الصدد بمبادرة الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية المناهضة لانتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وأيدت المبادئ المتفق عليها في إطار المبادرة.



المادة الثانية

تلتزم سلوفاكيا التزاما قاطعا بما تفرضه عليها معاهدة عدم الانتشار من واجب عدم نقل الأسلحة النووية أو صنعها أو قبول السيطرة عليها. وتنص التشريعات السلوفاكية نصا صريحا على حظر الاتجار بأسلحة الدمار الشامل، وهي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومكوناتها، وعلى حظر استيرادها وتصديرها واقتنائها والتوسط في المتاجرة بها أو نقلها عبر الأراضي السلوفاكية.

المادة الثالثة

تعتبر سلوفاكيا نظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية جزءا رئيسيا من النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد وقّعت سلوفاكيا على اتفاق الضمانات الخاص بها وعلى البروتوكول الإضافي في عام ١٩٩٩، كبديل للترتيبات السابقة المبرمة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشيكوسلوفاكيا السابقة. ومن المتوقع الانتهاء في أقرب وقت ممكن من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لبدء نفاذ البروتوكول الإضافي بالنسبة لسلوفاكيا.

المادة الرابعة

سلوفاكيا من بين البلدان التي تُشغّل مرافق نووية سلمية. وجزء كبير من الطاقة التي تنتجها سلوفاكيا مصدره محطاتها النووية لتوليد الكهرباء. ووفقا لخطة الاستراتيجية الوطنية للطاقة ستظل الطاقة النووية مصدرا هاما من مصادر إنتاج الطاقة على المدى المتوسط. ويظل التشغيل الآمن للمرافق النووية أولويتنا القصوى. وبناء على ذلك عملنا على إقامة علاقات تعاون مثمرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأكثر من أربعة وعشرين بلدا، وننعم بهذا التعاون. وفي إطار الاتحاد الأوروبي تسعى سلوفاكيا إلى المواءمة بين متطلباتها وبرامجها التشغيلية وبين سياسات وأولويات الاتحاد الأوروبي، مع توثيقها التعاون مع البلدان الأعضاء كل على حدة ومع الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية.

المادة الخامسة

لقد دأبت سلوفاكيا على التأكيد على التزامها الصارم بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتهيب بجميع الدول، وخاصة الدول الـ ٤٤ التي لا بد من انضمامها إلى المعاهدة لكي تصبح نافذة المفعول، إعطاء دفعة جديدة للعملية، وتعزيز الجهود بوجه عام لضمان نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وسلوفاكيا من البلدان التي تؤيد تأييدا قويا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واللجنة التحضيرية وأمانتها الفنية، التي نؤمن بأنها تشكل شروطا ضرورية للنجاح في بناء نظام فعال للتحقق، بما في ذلك النظام الدولي للرصد. واعترافا بما لنظام التحقق التابع للمعاهدة من دور هام، وعلى الأخص عمليات التفتيش الموقعية، تعرض سلوفاكيا تجاربها وقدراتها في هذا المجال لكي تستخدم بالتعاون مع اللجنة التحضيرية تحقيقا لفوائد متبادلة. وقد أعربت سلوفاكيا في هذا الصدد عن استعدادها لاستضافة التدريبات الميدانية للمعاهدة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤.

وقد تأكد مرة أخرى النهج الاستباقي الذي تنتهجه سلوفاكيا فيما يتعلق بتعزيز المعاهدة خلال المؤتمر الثالث المعني بتسهيل نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية المعقود في عام ٢٠٠٣، ومن خلال الخطاب الذي ألقاه وزير خارجيتها في المناقشة العامة.

المادة السادسة

تواصل سلوفاكيا، باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تحقيق مزيد من التقدم في تخفيض ترساناتها النووية لتحقيق الهدف الطويل المدى المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وقد دعت سلوفاكيا دوما في مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد جدول أعمال موضوعي متوازن يشمل كذلك نزع السلاح النووي. وتظل أولويتها في هذا المجال هي أن يجدد المؤتمر التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

كما تولي سلوفاكيا أهمية كبرى للمناقشة بشأن نزع السلاح النووي في إطار المنتديات المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أعلنت دوما تأييدها لعدد من قرارات اللجنة الأولى التي تعزز النهج البناءة في هذا المضمار، ومنها:

- القرار ٥٩/٥٨ المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"
- القرار ٧١/٥٧ المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"
- القرار ٥٧/٥٨ المعنون "مقرر مؤتمر نزع السلاح (CD/1547) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي يقضي بأن تنشأ، في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، لجنة مخصصة للتفاوض، استنادا إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على عقد معاهدة

غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق دوليا وبصورة فعالة من تنفيذها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى“

- القرار ٦٨/٥٨ المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“.

المادة السابعة

تشجع سلوفاكيا الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم التي يوجد توافق في الآراء بشأن إنشاء تلك المناطق فيها. وترحب سلوفاكيا بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتصديقها عليها. وتؤيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المادة الثامنة

تعيد سلوفاكيا، مثلما فعلت في تقريرها المقدم إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية، التأكيد على تأييدها لعملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا السياق تفهم سلوفاكيا أن ممارسة تقديم الدول الأطراف تقارير عن تنفيذها للمعاهدة عنصر رئيسي من عناصر عملية الاستعراض. وتشجع سلوفاكيا جميع الدول الأطراف، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تقديم تقاريرها الوطنية بشأن تنفيذ المعاهدة، كما أنها تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشة بشأن شكل تلك التقارير.

المادة التاسعة

تهيب سلوفاكيا بجميع الدول أن تكتنف جهودها الرامية إلى ضمان انضمام جميع الدول إلى المعاهدة من أجل إدامة فعاليتها وتكاملها. وتضم سلوفاكيا صوتها، باعتبارها عضوا جديدا في الاتحاد الأوروبي، إلى أصوات الاتحاد التي تدعو الدول غير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.